

ذكر واشتوا ذلك بانها توجب البصيرة فانجه علم شكالاتها وتغيرها
 في رضاءها ان الدليل لا يثبت المرعي لان افادة البصيرة لا يدل
 على توقفها على المعيد كما هو المحصول من شئ مع امكان الحصول من غير
 ومنها ان ان اريد بالبصيرة غاية يقال فما ذكر في المقدمة في اول الكتب
 بها المنون لا يعيد منه البصيرة فتكون ذكره لغوا وان اريد
 دونه فمع عدم الضبط فيه انما لا نسلم ان الامور المذكورة تتوقف عليها
 تلك الكليات فلا يكون مقدمتها ان اريد بالتوقف عدم امكان
 البصيرة فيها فلا نسلم ان ما ذكره كذلك وان اريد انه يوجب اصل
 البصيرة او يربطها بالموضوع ايضا اصل البصيرة والرسم لا يفيد
 الزيادة الى غير ذلك الذي ضار عمدة المتأخرين مولانا داود في حواشي
 النسبة في تحقيق المقام ان المراد بالمقدمة الامور المناسبة للشرع فانه
 يقال في العرف ان لا بد منه وتوقف عليه واحول بعد الاغراض عما يجيء
 على بعض المقدمات يجوز ان يكون المراد بمقدمة العلم ما يتوقف عليه
 الشرع على بصيرة من المتكلمين ولو بخصها واعتباراتها فان البصيرة
 لها انواع واسمها من حكما توقف عليه شخصها او نوعها فتوقفه
 وما يدل على ذلك اشارة المطالع من قوله واما الغصون برسم
 والتصديق بما رتبها المقصودة والتصديق بان موضوعه شئ هو
 فتوقف الشرع عليه على بصيرة وكلما اذ بصيرة مخصوصة فقد توقف
 عليه تلك البصيرة بشتها واعتباراتها يعرف ذلك بالذهب الصائب
 مع سلافة الطبع وسوافه التوفيق والمنسب على ذلك ان البصيرة الحاصلة
 من الرسم الخاص معرفة هذا الوجه ومعرفته ما يرد عليه من مسائله بهذا الوجه
 فذلك البصيرة الحاصلة من هذا الوجه بعينها لا تحصل من غير هذا الوجه
 فذلك البصيرة بعينها لا تحصل من غير هذا الرسم وتوقف على التصديق بالغا

الخصومة

Copyrighted material

University